نحن ماضون في طريق الإصلاحات الاقتصادية.. والاستغلال الأمثل لمواردنا وفي مقدمتها الزراعة والسدود للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الحبوب والخضروات والفواكة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

إنجازات مشهودة يحققها القطاع السمكي خلال العام 2007م تنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس

وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشاريع:

الوزارة تحرص على الاستغلال الأمثل للثروة السمكية وتوفير كل المستلزمات التطويرية لها

سوق سمك

بيع السماك بالجملة

صنعاء / سبأ :

قالت وزارة الثروة السمكية إنها عملت منذ مطلع العام الجاري على بلورة محاور ومضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى برامج وخطط واقعية.

وأوضحت أنها نفذت خلال العام ٢٠٠٧م العديد من المشاريع المتعلقة بتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية وتوفير مستلزمات تطويره و الاهتمام بالصيادين ،وحماية الثروة السمكية من الاصطياد العشوائي ومنع تدمير البيئة البحرية، فضلاً عن إجراء إصلاحات إدارية وتشريعية وتنظيمية لقطاع الاصطياد،وتنفيذ مشاريع خاصة باستكمال البنية التحتية من موانئ عائمة وثابتة مع توفير مشاريع تعليمية وتدريبية للقرى وتجمعات الصيادين، وكذا الاهتمام بمراكز البحوث الخاصة بالاصطياد والبيئة البحرية، وتشجيع الاستثمار في أنشطة الاصطياد والتصدير والصناعات السمكية والخدمات المرتبطة بها.

وقال وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشاريع المهندس عبدالهادي الخضر إن وزارته أنجزت ما نسبته ٢٠ بالمائة من المشاريع التي تضمنتها المصفوفة التنفيذية لمضامين وأهداف البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، بعد أن عكفت الوزارة على وضع ما يخصها من تعهدات في شكل برامج زمنية ونقاط تنفيذية تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء وبدأت الوزارة في وضع البرامج العملية للتنفيذ في الميدان.

ففي مجال الاهتمام بالصيادين والاصطياد التقليدي أوضح أن الوزارة قامت خلال العام الجاري بتوزيع ٥٠٠ قارب صيد تقليدي للصيادين في سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، بالإضافة إلى توفير معدات الاصطياد ومستلزمات التطوير لهذه القوارب، فيما يجري العمل حاليا على تصنيع ألف قارب صيد بتكلفة ٩٠٠ مليون ريال تمهيدا لتوزيعها على الصيادين التقليديين بأسعار مخفضة وعلى شكل قروض ميسرة وبدون فوائد تقدم للصيادين عبر بنك التسليف التعاوني الزراعي.

وقال الخضر إن هذا المشروع يأتي ضمن مصفوفة الإجراءات التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي يؤكد ضرورة الاهتمام بالصيد التقليدي وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم بهدف رفع إنتاج الصيادين التقليديين.

وبالنسبة لاستكمال البنية التحتية وإنشاء العديد من المشاريع العملاقة والاستراتيجية التي ستحدث نقلة نوعية في حياة الصيادين اليمنيين،أشار إلى أن الوزارة استكملت تنفيذ ثلاث مراحل من مراحل إنشاء ميناء ميدي السمكي في المنطقة الشمالية الغربي للبحر الأحمر والذي بلغت تكلفته حتى الآن ٧ مليارات ريال .

مبينا أن المراحل الثلاث ستعمل على توفير بنية تحتية متكاملة ليس فقط كمرساة بل أيضا من خلال ما تتضمنه من منشآت مصاحبة كساحات الحراج ومخازن الحفظ ووسائل التخزين ومراكز ضبط الجودة وورش لإصلاح القوارب.

ولفت إلى أن المشروع يتكون من حاجز أمواج جنوبي بطول ١٧٠٠ متر وشمالي بطول ١١٩٠ متر ورصيف خرساني بطول ١٧٠٠ متر بالإضافة الى مساحة ارضية لإقامة المنشآت التشغيلية للمشروع وساحة مائية تقدر بـ ٨٠٠ الف متر مربع لإيواء القوارب.

وأضاف الوكيل :كما استكملت الوزارة دراسة الجدوى الخاصة بتنفيذ المرحلة الثانية من ميناء الشحر بمحافظة حضرموت بتكلفة ١٢ مليون دينار كويتي بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

مشيراً إلى إن هذه المرحلة خاصة بالبنى الخدمية في الميناء مثل مصانع الثلج وثلاجات الخزن ومعامل تحضير الأسماك وإنشاء المحطات الكهربائية وساحة للشباك وورش لصيانة القوارب ومكائن البحرية، بالإضافة إلى مبنى الجمارك والهجرة والجوازات .

وفيما يتعلق بمشروع إدارة المصائد السمكية والمحافظة عليها "مشروع الأسماك الخامس"... قال وكيل وزارة الثروة السمكية إن الوزارة بدأت في تنفيذ المشروع خلال العام الجاري متضمناً العديد من المشاريع العملاقة من موانئ عائمة وثابتة وتوفير مشاريع تعليمية وتدريبية للصيادين على طول سواحل اليمن، حيث يجري العمل حالياً على تنفيذ ثلاثة مشاريع عملاقة، يتضمن المشروع الأول إعادة تأهيل ثلاثة موانئ سمكية هي ميناء الحديدة القديم بتكلفة مليوني دولار وميناء الخوبة بالحديدة بتكلفة مليوني ريال، بالإضافة إلى إعادة تأهيل ميناء نشطون بمحافظة المهرة بتكلفة ثلاثة ملايين دولار، و تهدف تلك المشاريع إلى تحسين البنية التحتية لهذه الموانئ بما يرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها.

سوق حراج الاسماك

الاهتمام بالصيادين وحماية هذه الثروة من الاصطياد العشوائي ومنع تدمير البيئة البحرية

فيما يتضمن المشروع الثاني إنشاء أربعة مشاريع للثلج في كل من منطقة عين بامعبد بمحافظة شبوة ومنطقة الخوخة بالحديدة ومنطقة المخا بتعز وكذا منطقة الريدة بحضرموت بتكلفة مليون دولار، في حين يتضمن المشروع الثالث إنشاء عشر ساحات حراج في محافظات شبوة وتعز وحضرموت وأبين والمهرة والحديدة بتكلفة مليون دولار.

لافتاً إلى أن هناك عدداً من المشاريع التي سيتم إنجازها خلال الفترة المتبقية من العام الجاري منها إنشاء ميناء نموذجي في محافظة الحديدة باعتبارها مركز البحر الأحمر واستكمال ميناء الشحر وميناء بئر علي وإنشاء محطة أبحاث بشبوة إضافة إلى مشاريع تتعلق بتوفير البنى التحتية في محافظات تعزولحج وأبين.

ألف قارب صيد بتكلفة 900 مليون ريال ستوزع على الصيادين التقليديين بأسعار مخفضة وعلى شكل قروض ميسرة وبدون فوائد

وعن اهتمام الوزارة بمراكز البحوث الخاصة بالاصطياد وحماية البيئة البحرية... أشار الخضر إلى أن الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والموارد المائية التي تم إنشاؤها مؤخرا بقرار جمهوري تقوم حاليا بإجراء الأبحاث والدراسات الخاصة بالمخزون السمكي وتحديد مواسم الاصطياد وجهد الاصطياد وعدد القوارب التي تؤثر عليه، وكذا تحديد المواسم وتنظيمها لتجنب المواسم التي تتكاثر فيها الأحياء البحرية بما يكفل حماية الثروة السمكية من الاصطياد العشوائي.. متطرقاً لمشروع الرقابة والتفتيش في القطاع السمكي والبالغ تكلفته ٥ ملايين يورو بتمويل من الدول المانحة بهدف توفير أنظمة مراقبة حديثة من قوارب ،فضلاً عن تأهيل الكوادر اليمنيين في هذا المجال.

وأشار إلى أن الوزارة وفي هذا الإطار أدخلت تقنيات حديثة لمراقبة القوارب المستثمرة، تتمثل في إدخال نظام (الستلايت) على كل قارب بهدف منعها من العبث بالثروة السمكية، في الوقت الذي تمتلك فيه الوزارة عدداً من قوارب الرقابة المنتشرة في المحافظات تتولى عملية التنسيق مع الجهات المعنية بحماية الثروة السمكية كخفر السواحل والقوات البحرية حيث تم مؤخرا القبض على مجموعة من القوارب التي تتسلل من دول الجوار.

وفي مجال تشجيع الاستثمار في مجالات الاصطياد والتصدير والصناعات السمكية..أشار وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشاريع المهندس عبدالهادي إلى أن الوزارة أعدت خارطة استثمارية تحدد نوعية الفرص الاستثمارية المناسبة التي تتوافر في كل موقع من خلال الدراسة العلمية الدقيقة لجملة من الخصائص والشروط الفنية، إلى جانب أنها ستعمل على توفير الكثير من الجهد والمال للمستثمرين وزيادة قدرة القطاع السمكي على استقطاب مزيد من رؤوس الأموال المحلية والعربية والدولية.

موضحاً أن عدد الشركات المستثمرة في مجال الثروة السمكية بلغ أكثر من ٢٥ شركة، وهي من الشركات الحاصلة على الرقم الأوروبي، بالإضافة إلى الشركات التي تتبنى التصدير إلى عدد من بلدان العالم.

وقال "كما تم الاتفاق مع شركة تركية عملاقة للاستثمار في مجال الاستزراع السمكي بحضرموت، بالإضافة إلى إنشاء مصنع جديد لتعليب الأسماك (التونة) بالمحافظة بمبلغ مائة مليون للمشروعين".

منوهاً بأن الشركة تنوي إقامة مشاريع سمكية تتضمن إنشاء مركز للصادرات مجهز بأحدث التقنيات والمواصفات للتصدير.

واستطرد الوكيل قائلاً إن الوزارة بدأت في تنفيذ برنامج ترويجي للاستثمار في مجال الاستزراع السمكي في خمسة وعشرين موقعا مهيأة للاستثمار في هذا المجال، وأن الوزارة استكملت كافة الدراسات الخاصة بالمواقع الصالحة للاستزراع السمكي على طول الساحل اليمني وأن البرنامج الترويجي سيمتد للفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٨م.

وبالنسبة للإصلاحات الإدارية والتشريعية والتنظيمية للقطاع السمكي والتي تضمنها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية..أشار الخضر إلى أن الحكومة أولت قطاع الثروة السمكية وحمايته من الاصطياد العشوائي عناية فائقة من خلال إصدار القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦م الذي نظم مجمل عمليات الاصطياد وأنشطة وزارة الثروة السمكية المختلفة.

وقال" لقد نظم هذا القانون جميع أنشطة المؤسسات والهيئات التابعة للوزارة وكذا المعنية بعملية الاصطياد.. فبالنسبة للصيد التقليدي حدد القانون المسافات التي ينبغي الاصطياد فيها بخمسة أميال بحرية وهي منطقة خاصة بنشاط الصيادين التقليديين فيما قسم بقية المياه اليمنية بين ما يسمى الاصطياد الساحلي والصناعي وذلك حرصا على حماية الثروة السمكية وإعطاء الصيادين الحق واستغلال ما يسمى (المياه الداخلية) بحيث لا يجدون المنافسة من قبل الشركات والقوارب الكبيرة".

منوهاً أن الوزارة تقوم بإصدار التراخيص المنظمة سواء للمنشآت السمكية أو الإشراف على الأسواق بما يضمن الحفاظ على جودة المنتجات والتحضير الجيد للأسماك وتوزيعها وتداولها داخليا وخارجيا.

أكاديميون وعلماء دين : جباية الزكاة عبر القنوات الرسمية تتيح استثمارها في تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق مبدأ التكافل

صنعاء / سبأ :

يتفق العديد من أصحاب الفضيلة العلماء والخبراء الاقتصاديين على أن تعدد حاجات المجتمع، وتنوع أشكال الخدمات والرعاية التي تكفلها الدولة للمواطنين وللفئات والشرائح بمختلف احتياجاتها تقتضيان أن تكون المؤسسات المحلية هي المعنية بجباية أموال الزكاة سعياً إلى توجيه هذه الأموال في تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة.

ويشير هؤلاء إلى أن مبدأ التكافل الاجتماعي يتحقق عندما توجه مؤسسات الدولة أموال الزكاة باتجاه توفير التمويلات اللازمة للمرافق المعنية بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للكثير من الشرائح الاجتماعية الفقيرة، وبخاصة الأفراد غير القادرين على العمل والأسر التي تعاني من فقدان العائل والمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة من مسنين وأيتام وأرامل وعجزة ومعوقين ومرضى وغيرهم.

وفي حين يؤكد المسؤولون في وزارة الإدارة المحلية أن قانون السلطة المحلية حدد وظيفة للمجالس المحلية في جباية أموال الزكاة لغرض وجود وعاء رسمي لجمع هذه الأموال وتوجيهها لخدمة قضايا المجتمع على المستويين المحلي والمركزي يرى علماء الدين أحقية مؤسسات الدولة في جباية أموال الزكاة شرعية خاصة وأن هذه الأموال توجه لتلبية احتياجات المجتمع ومساعدة الفقراء والمعوزين وتحقيق مبدأ التكافل بين الناس.

ويؤكد الدكتور /ياسر عتيق محمد اليمني / الأستاذ المساعد في قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية جامعة عدن أن الخالق سبحانه وتعالى عندما شرع الزكاة على عباده بقدر ما جعلها فريضة لتطهير النفس وتزكيتها فقد جعلها وسيلة مثلى لتحقيق التكافل في المجتمع المسلم، ووسيلة لمحاربة مشكلات المجتمع المتمثلة في الفقر والبطالة ومواساة الفقراء.

وأشار إلى أن الزكاة شرعت لإخراج الناس من الفقر والعيش عيشة كريمة وإحداث نوع من التكافل بين الناس ومساعدة كافة الفئات الاجتماعية المحتاجة لخدمات مختلفة، في حين أن ما يقدمه الأغنياء للفقراء يضاعف أضعافا كثيرة .

وتحدث الدكتور اليمني عن أحقية الدولة في جباية أموال الزكاة بالإشارة إلى المآثر التي حدثت في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه عندما هم الناس جميعا في إتيان هذه الفريضة إلى ولي الأمر لتوزيعها في مصارفها الشرعية حتى أنها وصلت إلى درجة فاضت فيها خزائن بيت مال المسلمين مادعاه رضي الله عنه إلى الأمر بإعتاق العبيد وتزويج الشباب وغير ذلك.

وظائف اجتماعية متعددة

فيما لفت الدكتور/ محمد علي القحطاني أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة تعز إلى أن الزكاة كفريضة إسلامية تكتسب أهمية بالغة في مواجهة اخطر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمتمثلة بالبطالة والفقر بوصفها من الوسائل الهامة التي أكدها الشرع في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي ولها جذور دينية واجتماعية متأصلة في المجتمع الإسلامي .

وأكد الدكتور القحطاني لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الإيرادات الزكوية عندما تجبيها مؤسسات الدولة يمكن أن تلعب دورا مهما في مواجهة البطالة والفقر من خلال برامج توعوية مستمرة بمشاركة المؤسسات الدينية والأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لرفع مستوى الوعي لدى الناس بأهمية الدور التنموي لهذه الفريضة.

وأضاف "عندما تقوم مؤسسات الدولة بجباية أموال الزكاة فان هذه الأموال تلعب دورا هاما في مساعدة الفقراء والمحتاجين بمختلف إحتياجاتهم كإنشاء دور للرعاية الاجتماعية للمسنين واليتامى والمشردين من الأطفال ومعالجة مشكلة التسول وأطفال الشوارع.

وأكد أن هذه الظواهر لا يمكن معالجتها من خلال الصدقات العابرة بل من خلال أطر مؤسسية تحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع وتسهم في التطور الاجتماعي والحياة الإنسانية الرفيعة.

وأضاف" الزكاة تعد أداة فاعلة في محاربة الفقر والبطالة ، وأن ارتفاع نسبة البطالة وتفشي ظاهرة الفقر ما هو إلا أثر سلبي نجم عن عدم مقدرة إدارة الاقتصاد المحلي في إحكام السيطرة على مجمل الإجراءات المتخذة لتنفيذ برامج الإصلاح ولذلك من الحكمة أن ندرس مختلف الوسائل لمواجهة البطالة والفقر في المجتمع كهدف استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

على حين يؤكد الدكتور رضوان أحمد الشيباني عميد كلية الآداب بجامعة الحديدة أن للزكاة وظيفة اجتماعية هامة تتمثل في التكافل بين المسلمين وتنمية الشعور بأن الجميع شركاء في السراء والضراء كما تمثل أحد أهم مصادر الدخل في الدولة الإسلامية .

وأكد الدكتور الشيباني أن الزكاة في المجتمع المسلم تمثل رافدا اقتصاديا مهما ،والدول المعاصرة تحصل الأموال من مواطنيها لإنفاقها في الجوانب التي تعود عليهم بالخير كالمشاريع التعليمية والصحية والطرقات وإذا كانت الضريبة قد أجازها الفقهاء استنادا إلى حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم "إن في المال حق سوى الزكاة" ، وهذه الضرائب تمثل موردا متغيرا تزيد وتنقص بحسب أحوال الناس، فالزكاة جعلها الله ثابتة في المال لمواجهة المصارف التي ذكرها الله في كتابه وهو ما أكسبها أهمية قصوى ولذلك جعلت واحدا من أركان الإسلام .

وتحدث الدكتور الشيباني عن تأثيرات سلبية كثيرة تطال المكلف أولا ثم المجتمع جراء الإمتناع عن أداء الزكاة ويشير في ذلك إلى أن مانع الزكاة يعتبر جحودا كافرا بإجماع الفقهاء ولا تبرأ ذمة المسلم حتى يؤدي الزكاة المفروضة عليه إلى ولي الأمر ممثلا بالدولة.

وأكد أن مصارف الزكاة في الإسلام تمس بشكل مباشر الشرائح الفقيرة من المجتمع والذين بعونهم يحدث التوازن الاجتماعي والمعنى الحقيقي لتوزيع الثروات، مشيرا إلى أن للدولة الحق في مصادرة نصف مال الممتنع عن أداء الزكاة إضافة إلى أخذ الزكاة منه .

مواجهة مشاكل المجتمع

ويؤكد العلامة محمد العزي الأكوع مفتي محافظة ذمار وجوب دفع الزكاة إلى ولي الأمر وعماله في الأمصار الذين تمثلهم حاليا الدولة ومؤسساتها المحلية وعلى هؤلاء وضعها في مصارفها من أجل تحقيق الرعاية الاجتماعية وكفالة الأيتام ودور العجزة وصناديق التنمية التي تستفيد منها الشرائح التي فرضت من أجلها الزكاة.

ولفت العلامة الأكوع إلى أن المسلم عندما يؤتي الزكاة لا يجب أن يصرفها في أصوله وفصوله أي الآباء والأمهات والأولاد والبنات ولا في من تجب عليه نفقته وان يتحرى صرفها في أهل الديانة والعفة والصلاة وليعلم أن حول الفرع حول أصله والفرع الزيادة وحول البدل مبدله وان ينوي عند إخراجها وان يجعل نفسه طيبه مطمئنه عند إخراجها حتى يتحقق له الفوز بالنماء والبركة والأجر والثواب وليعلم أنها لا تجزيه الزكاة إذ أخرجها في وجوه القرب كبناء المسجد والسدود وتعبيد الطرق ، وإذا كان للمرأة زكاة وزوجها فقير لا يملك النصاب جاز لها صرفها فيه، ويجوز صرف الزكاة في القريب الذي لا تجب نفقته.

أكاديميون وعلماء دين : جباية الزكاة عبر القنوات الرسمية تتيح استثمارها في تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق مبدأ التكافل

وقال العلامة عبد الرحمن مكرم خطيب الجامع الكبير بالحديدة إن للدولة حق شرعي في جباية أموال الزكاة وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية في مساعدة الفقراء وتحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع المسلم.

وأضاف" للزكاة دور كبير في تحقيق الأمن والاستقرار فحينما يحصل الفقير على حقه ويشعر انه يعيش كما يعيش غيره ويحصل على ما يؤمن حياته فإنه يبتعد عن إحداث أي اضطرابات في حياة المجتمع الإسلامي ويشعر انه ضمن جماعة ترعى حقه فيعم الأمن والأمان والسلم والسلام طبقات المجتمع ومتى ما أدى الغني حق الفقير اختفت من المجتمع الإسلامي مظاهر الحسد وسلموا من غوائل الضغينة وعاش الجميع في إخاء ومحبة ومودة وسعادة وهناء .

وقال فضيلة الشيخ نصر محمد عبدالله سميح أحد علماء الدين بمحافظة أبين أن العلماء اتفقوا أن الأصل في الزكاة أن يقوم ولي الأمر بجمعها من أصحابها وتوزيعها على المستحقين لها .

وأشار إلى أن النص القرآني في آية الزكاة حض على نصيب العاملين عليها وهذا دليل انه لا بد من موظفين تنتدبهم الدولة المسلمة لهذه المهمة وتعطيهم رواتبهم من الزكاة.

ولفت الشيخ سميح إلى انه في السنة القولية " تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم"، وفي السنة الفعلية فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل السعاة لأخذ الزكاة وذلك دليل على أحقية الدولة ومؤسساتها في جباية الزكاة.

ويتفق فضيلة الشيخ محمد علي دادية عضو جمعية علماء المسلمين وخطيب جامع دادية بمدينة ذمار مع هذا القول حيث يؤكد : إن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجمعها بصفته ولي أمر المسلمين، وأنه في المقابل فإن الدولة تتكفل مقابل الزكاة التي تجمع من عامة أفراد المجتمع رعاية الفقراء والمعسرين من خلال شبكة الضمان الاجتماعي.

الديمقراطية.. خيارنا المتجذر في أعماق التاريخ ونهجنا المتجسد في حكم الشعب وطريقنا نحو المستقبل